LJEEST

ISSN 2710-5237
www.srcest.org.ly/jou

المجلة الليبية لعلوم وتكنولوجيا البيئة

Libyan Journal of Ecological & Environmental Sciences and Technology(LJEEST)

DOI: https://doi.org/10.63359/p200bz15

إدارة المخلفات الصلبة بين التشريع والتطبيق

منير أحمد الشيباني

ARTICLE INFO

Vol. 8 No. 1 April 2026

Pages (13- 16)

Article history:

Revised form 04 March 2026

Accepted 23 March 2026

Authors affiliation

Faculty of Law, Wadi Alshatti University

m.alshibani@wau.edu.ly

Keywords:

Solid waste management, Environmental law, Libya, Governance, Sustainability

© 2026

Content on this article is an open access licensed under creative commons CC BY-NC 4.0.

الملخص

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين التشريع والتنفيذ في إدارة النفايات الصلبة في ليبيا، وتحلل فعالية الإطار القانوني القائم، مع تحديد أبرز التحديات مثل التداخل التشريعي، الغموض المؤسسي، وضعف آليات التنفيذ. تعتمد الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، مع مراجعة القوانين الوطنية، والقرارات القضائية، والممارسات المقارنة دوليًا. يوضح الإطار النظري المعتمد على نظرية الحوكمة البيئية، ونظرية فجوة التنفيذ الفجوة القائمة بين الأحكام القانونية والممارسة العملية. وتخلص النتائج إلى ضرورة تطوير إطار قانوني موحد وتعزيز التنسيق المؤسسي لتحقيق حماية بيئية مستدامة.

Solid Waste Management: Between Legislation and Practical Implementation

Monier Ahmed Alshebai

This study examines the relationship between legislation and implementation in solid waste management in Libya. It analyzes the effectiveness of the existing legal framework and identifies key challenges such as legislative overlap, institutional ambiguity, and weak enforcement mechanisms. The study adopts a descriptive-analytical approach, drawing on national laws, judicial decisions, and international comparative practices. Using the Environmental Governance Theory and Implementation Gap Theory as the theoretical framework, the study highlights the gap between legal provisions and actual practice. The results suggest reforms to develop a unified legal framework and strengthen institutional coordination for sustainable environmental protection .

المقدمة

لئن كانت البيئة (L Environnement) تعني الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الانسان وباقي الكائنات الحية فأنها تمثل في الوقت نفسه نوعاً من التحدي الذي يتعين على الإنسان أن يواجهه ، وهي مشكلة التلوث البيئي التي وضعت الإنسانية أمام خطر حقيقي محدق بها في غدائها ومائها وهوائها وصحتها وزراعتها وغاباتها وحضارتها، فلقد أفسد التلوث كل شيء وأضر بكل شيء وهدد كل شيء، فكان لزاماً عليها أن تلتقي في مؤتمرات دولية وتتدارس الأمر، وان تصدر من القرارات وتتخذ من الإجراءات ما يكون لازماً لإنقاذ البيئة وحماية الإنسان وجميع الكائنات الحية. ولذلك كان من بين ما أصدرته من قرارات مهمة في هذا الشأن وضع أطار تشريعي للتعامل مع المخلفات الصلبة، من أجل بيئة ملائمة وسليمة للإنسان.

كما أن أهم الأسباب التي دفعتني لإعداد هذه الدراسة هي ظاهرة تكدس القمامة، كما شغل غيرى من زملائنا المتخصصين في مجال البيئة، خاصة بعد أن أطلعت على العديد من الدراسات العلمية والإحصاءات الإيكولوجية الدقيقة، والتي كشفت عن مدى الضرر الناتج جراء تكدس القمامة، وحجم

المخاطر التي تهدد جيلنا والأجيال اللاحقة جراء ذلك. وقد هالني الأمر وأحسست، بحق أننا نسير نحو الهلاك بي وثيرة سريعة، عليه رأيت أنه من واجبي كمواطن يعيش في هذا البلد أولاً، وكرجل قانوني أكاديمي ثانياً، أن أسهم بطريقتي، وفي مجال تخصصي، في الدفاع عن البيئة، وعلى وجه الخصوص ضد خطر التلوثِ، وتنبيه الرأي العام إلى خطورة هذه الظاهرة وضرورة وضع حد لهذه اللامبالاة، وكذلك تحليل التحديات التي تشكل قيوداً على تفعيل الحق البيئي وتحد من ممارستها في الواقع.

وتكمن مشكلة الدراسة إلى أي مدى يُنظم الإطار التشريعي الحالي في ليبيا إدارة النفايات الصلبة، وما هي التحديات التي تعيق تنفيذه على أرض الواقع؟

أهداف الدراسة:

- تحليل الإطار القانوني لإدارة النفايات الصلبة في ليبيا.
- تحديد تحديات التنفيذ على الأرض وتأثيراتها البيئية والصحية.
- مقارنة التشريعات الوطنية بالممارسات الدولية الناجحة.
- اقتراح إصلاحات قانونية ومؤسسية عملية لتعزيز إدارة النفايات وتحقيق الاستدامة البيئية.

المنهجية:

تعتمد هذه الدراسة على منهج وصفي تحليلي يجمع بين التحليل القانوني والمقارن. يبدأ التحليل بدراسة القوانين الوطنية الليبية المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة، مع التركيز على محتوى هذه التشريعات، الأهداف المرجوة منها، ومدى وضوحها في تحديد المسؤوليات والإجراءات التنفيذية. بعد ذلك، تم مراجعة القرارات القضائية والممارسات الإدارية لتقييم مدى تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع وتحديد الثغرات والتحديات العملية التي تواجه البلديات والجهات الحكومية المعنية.

بالإضافة إلى ذلك، شمل المنهج التحليل المقارن مع الأنظمة القانونية الحديثة في دول متقدمة ودول عربية، بهدف استلهام أفضل الممارسات وتقديم توصيات عملية لتطوير الإطار التشريعي الليبي، وذلك لتعزيز فهم العلاقة بين القانون والتنفيذ والنتائج البيئية على أرض الواقع.

ولما كانت هذه الدراسة البحثية مقدمة في مجال أدارة المخلفات الصلبة بالدولة الليبية رأينا دراسة ضوابط الإفادة من مؤسسات هذا المستوى، ومطالعة تعاقب التشريعات عليه بالإصدار والتعديل والإلغاء، وبالأخص مدى انسجام ما تصدره الدولة من تشريعات على الواقع الحقيقي للتخلص من المخلفات الصلبة، وذلك في محورين أثنين، على النحو التالي:

أولا الواقع والتحديات:

إن دوافع إعداد تشريع ما يجب أن تستقى من واقع يمليها باقتراح المتخصصين، ودراسة الآثار المترتبة على صدوره دراسة علمية مستفيضة، فالتشريع لا يسن بناءً على انطباعات الأفراد، ولا الوقائع الفردية تشكل ظاهرة هامة، تستدعي سن تشريع خاص، بل لابد من الإحاطة بالمصلحة التي يتغيا القانون حمايتها بتشريع ما، تجنبا للثغرات القانونية التي قد تؤدي إلى عدم تأدية القانون وظيفته عند تطبيقه، أو تعارضه مع غيره من التشريعات ، فالمتتبع للموقف التشريعي في ليبيا بشأن إدارة المخلفات الصلبة على أرض الواقع يجده مربكاً ومتناقضاً ويتعارض مع القرارات الإدارية الصادرة عن السلطة التنفيذية في مسائل لا تحتمل ذلك ، وهذا التعارض شكلا تحدياً أدى إلى عرقلة محاولات إصلاح متعددة سبق وأن اتخذتها الأخيرة.

وتمشياً مع الاتجاه السائد في الأنظمة القانونية المقارنة نظم المشرع الليبي مسألة إدارة المخلفات الصلبة بموجب قانون الصحة رقم 106لسنة1973 باعتباره أول قانون ليبي يُحمل البلديات مسؤولية إدارة النفايات. وبعد مرور عقداً من الزمن أصدرت ليبيا قانونها الأول والوحيد المختص بإدارة المخلفات الصلبة. وهو القانون رقم 13 لسنة1984 بشأن الأحكام الخاصة بالنظافة العامة ، والذي يحدد اختصاص البلديات بإدارة المخلفات الصلبة. وكذلك القانون رقم 15لسنة2003بشأن حماية وتحسين البيئة، والذي يركز على قضايا البيئة بشكل عام، ويعتبر قانوناً آخر ذا صلة بالظاهرة. الذي أكد على أن إدارة المخلفات الصلبة هي مسؤولية السلطات المحلية(البلديات). وأخيراً قانون الإدارة المحلية رقم59 لسنة 2021 بشأن الإدارة المحلية، الذي بدوره حدد اختصاص المجالس البلدية بإدارة المخلفات الصلبة.

ولكن يؤخذ على هذه القوانين جميعاً، أنها جاءت مبهمة بشأن تحديد الأليات والإجراءات الواجب على البلديات أتباعها، كما أنها لم توضح علاقة البلديات بالجهات التابعة لها في إدارة المخلفات الصلبة، وعلى سبيل المثال نجد المادة 4من أحكام الباب الثاني باللائحة التنفيذية للقانون 59 لسنة،2021 بشأن الإدارة المحلية. التي منحت للبلديات سلطة الاشراف والتوجيه والمتابعة على كل المرافق التي تنشئاها المحافظة باستثناء المرافق الخدمية ذات الطبيعة الخاصة (شركة الخدمات العامة) ليس لها أي سلطة عليها، وهو ما أكده الحكم الصادر عن دائرة القضاء الإداري بمحكمة استئناف بنغازي بتاريخ 25 أبريل، وتتلخص وقائع هذا الحكم في الاتي: قبول محكمة استئناف بنغازي الطعن المقدم ضد رئيس الحكومة بصفته ووزير الحكم المحلي بالحكومة أيضاً، بشأن القرار رقم 356 لسنة 2021 والقاضي بنقل تبعية شركة الخدمات العامة للنظافة بنغازي إلى بلدية بنغازي. حيث قضت ببطلان القرار المذكور نظراً لعدم مطابقته لعدد من القوانين– القانون رقم 59 لسنة 2012بشأن الأدارة المحلية– حيث لا يحق للبلديات ألا إدارة المرافق العامة التي أنشأتها المحافظات وهذه الأخيرة (المحافظات) لم تنشأ بعد، لذلك لا تملك البلديات أي سلطة أتجاه شركة الخدمات العامة، فضلا عن عدم مراعاة القرار للمبادئ العامة للقانون وعلى رأسها مبدأ المساواة بين الشركات في إشارة لاستثناء الشركة العامة لخدمات النظافة طرابلس من القرار. كما تم استثناء شركة الخدمات العامة للنظافة بنغازي من قرار نقل تبعيتها للبلدية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 370 لسنة 2022

ومختصر القول في هذا الجانب: إن الأحكام الإجرائية التي وردت بنص القانون 59لسنة2012 بشأن الإدارة المحلية، والقانون رقم13 لسنة1984بشأن الأحكام الخاصة بالنظافة العامة، وكذلك القانون رقم 15لسنة2003 بشأن حماية وتحسين البيئة العامة جميعها ضيقت في مفهوم أدارة المخلفات، ذلك لأن إدارة المخلفات في التشريع الليبي لا تعنى إلا منع تراكم النفايات في الشوارع، بينما أدارة المخلفات في الأنظمة التشريعية المقارنة- منها على سبيل الذكر لا الحصر القانون رقم 10 لسنة 2019 بشأن النظافة العامة بمملكة البحرين-، تعني جمْع النفايات وتخزينها ونقْلُها وإعادة تدويرها والتخلص منها بما في ذلك العناية اللاحقة بمواقع التخلص وِفْقاً للطرق المعتمَدة بيئياً .

كما أن الإعلان الدستوري الصادر في 3أغسطس2011، لم يشير بصراحة إلى الحق في بيئة نظيفة بصفة عامة، وإنما أشارت المادة (8) بصورة ضمنية إلي الحق في البيئة، حيث نصت على مسؤولية الدولة عن الرعاية الصحية لكل مواطن دون أي توضيح في هذا الخصوص .

وأخيراً، نرى بأن الموقف التشريعي الليبي على أرض الواقع بشكل أو بأخر يعد تحدياً حقيقاً أمام أي محاولة للإصلاح، فضعف الأساس التشريعي الذي تقوم عليه فكرة أدارة المخلفات الصلبة بالدولة الليبية لا يعني بأي حال من الأحوال العدول عن الفكرة وحرمان المواطنين من حق يعد من ضمن الحقوق اللصيقة بصفة الانسان (الحق البيئي). ولتحقيق هذه الغاية، حاولنا البحث عن بعض الحلول التي قد تشكل فرصة لوضع إطار قانوني شامل لإدارة المخلفات الصلبة في ليبيا، وهو ما سنتطرق اليه في المحور الثاني.

ثانياً الفرص والحلول:

لما كان التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق ينص صراحةً أو ضمناً على الإلغاء، وبالنظر إلى أن التشريعات السابقة لا يمكن إلغاؤها إلا من خلال تشريع لاحق صريح أو ضمني، فإن الحل الأمثل يكمن في مراجعة قانون الإدارة المحلية رقم 59 لسنة 2012 ولائحته التنفيذية بهدف تطوير إدارة متكاملة للنفايات الصلبة .وتتلخص أبرز الحلول والفرص كما يلي:

توحيد التشريعات البيئية: العمل على جمع النصوص القانونية المتعلقة بالبيئة في قانون شامل وموحد لإدارة النفايات الصلبة في جميع مراحلها، من خلال لجان متخصصة تضم خبراء في القانون والبيئة، بعد إجراء دراسات معمقة ومراجعة مقارنة للقوانين الدولية وأفضل الممارسات.

ضرورة العمل على تفادي الإزدواجية في النصوص القانونية المتعلقة بحماية البيئة (أدارة المخلفات الصلبة) وفي صلاحيات المؤسسات ذات العلاقة، وذلك من خلال إيجاد آلية تنسيق وتعاون بين هذه المؤسسات جميعها من أجل توحيد جهودها.

تعزيز الرقابة الإدارية:تعتبر كفاءة السلطات الإدارية في الحفاظ على النظام العام – بما يشمل الأمن العام، الطمأنينة العامة، والصحة العامة .

تطوير قدرات المؤسسات المسؤولة عن إدارة النفايات: إنشاء مراكز ومختبرات الأبحاث والدراسات المتعلقة بالبيئة وحمايتها من التلوث وتشجيع الأكفاء والمتخصصن عل القيام بالندوات والمؤتمرات والدراسات والأبحاث الكفيلة بتشخيص المشكلة وإيجاد حلول لها .

تصنيف الأعمال الضارة بالبيئة كجرائم جسيمة :يجب على المشرع الليبي وضع تمييز عقابي واضح للأفعال الضارة بالبيئة، وزيادة العقوبة في حالات التكرار لضمان الردع الفعال.

الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة: مثل فرنسا والمغرب، اللتان اعتمدتا نظام (عقد التدبير المفوض) لإدارة النفايات، والذي يهدف إلى توسيع الخدمات وتحسين جودتها من خلال إشراك شركات مختصة، بما يعزز الكفاءة وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

الاعتراف الدولي بالحق في بيئة خالية من التلوث، وقد تجلى ذلك صراحة في العديد من المواثيق الدولية منها على سبيل الذكر لا الحصر: إعلان ستوكهولم سنة 1972 الذي كان له السبق في صياغة خصائص الحق في بيئة خالية من التلوث، الامر الذي ساهم في تأسيس منظومة قانونية تبين كيفية التخلص من المخلفات والجهات المنوط بها هذه المهمة بغية الحصول على بيئة سليمة دولياً وإقليمياً .

واخيراً تنمية قدرات المؤسسات المسؤولة عن أدارة المخلفات والرقابة البيئية، وإقامة مراكز خاصة بهذا المجال وتزويدها بكافة المستلزمات الضرورية للقيام بأعمالها.

الخاتمة

ولأن لكل بحث أكاديمي بحسب الضوابط المنهجية خاتمة لا تكون تلخيصاً لما ورد في متن البحث، وإنما خلاصة للبحث علية نخلص إلى الاتي: إن التسليم بشرعية الانسان في الحصول على بيئة نظيفة خالية من التلوث من منظور القانوني ليست محل نقاش بالمعني الذي ذكرناه، حيث أن محل النقاش هو الآليات والإجراءات المتبعة للحد من هذه الظاهرة (تكدس المخلفات) التي تعد انتهاكاً حقيقياً لحق من الحقوق اللاصيقة بصفة الانسان، وحرمانه من العيش في بيئة نظيفة خالية من التلوث، الامر الذي يدفعنا إلى القول بضرورة تدخل المشرع الليبي من أجل تجاوز هذه العقبات، وهو ما تفطنت له أنظمة تشريعية مقارنة متل: فرنسا والمغرب التي حسمت الامر بوضع قواعد قانونية عبروا من خلالها عن الآليات والإجراءات المتبعة للتخلص من النفايات والجهة المنوط بها هذا العمل.

النتائج:

1- تنظم عدة قوانين نفس القضايا دون تنسيق واضح، مما يؤدي إلى الارتباك وانخفاض الكفاءة.

2- التجزئة المؤسسية، حيث توزع المسؤوليات بين البلديات، الوزارات، وشركات الخدمات العامة دون حدود واضحة، مما يحد من فعالية التنفيذ.

3- نطاق محدود لإدارة النفايات، وذلك من خلال تركز التشريعات على الجمع فقط، متجاهلة إعادة التدوير، المعالجة، والتخلص المستدام.

4- ضعف التنفيذ، حيث تظهر القضايا القضائية تناقضات في التطبيق، مما يعكس ضعف المؤسسات.

5- الفجوة مع المعايير الدولية، فالمتتبع في هذا الشأن يرى أن ليبيا تفتقر إلى نظام متكامل يغطي جميع مراحل إدارة النفايات، على عكس ألمانيا وتركيا ومصر.

التوصيات:

1. تطوير قانون بيئي شامل يغطي جميع مراحل النفايات
2. توضيح المسؤوليات المؤسسية
3. تعزيز آليات التنفيذ
4. تعزيز التنسيق بين المؤسسات
5. تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص
6. إنشاء مراكز أبحاث بيئية
7. تبني أفضل الممارسات الدولية

المراجع

أولا: -الكتب

أحمد بوعشيق، المرافق العامة على ضوء التحولات المعاصرة، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، الطبعة الثامنة،2004.

الجيلاني عبد السلام ارحومه، الحماية القانونية للحق البيئي (دراسة تأصيلية مقارنة)، منشورات دار الزين للكتاب، ليبيا، الطبعة الأولى، 2008.

سه نكه ر داود محمد، الضبط الإداري لحماية البيئة (دراسة تحليلية مقارنة)، دار الكتب القانونية،2012.

عاشور سليمان شوايل، مسئولية الإدارة عن أعمال وقرارات الضبط الإداري (دراسة مقارنة)، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولى،1997.

فرج صالح الهريش، جرائم تلويث البيئة في القانون الليبي والمقارن، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولى،1999.

محمد نيازي حتاتة، الدفاع الاجتماعي "السياسة الجنائية المعاصرة"، مكتبة وهبة، القاهرة الطبعة الثانية، 1973.

ثانياً:- المقالات

أمهيدي محمد أمهيدي، الحق في بيئة خالية من التلوث بين المواثيق الدولية والتشريع الليبي، مجلة المعهد العالي للقضاء، العدد السابع، 2024

منير أحمد الشيباني، أثر التشريعات على مؤسسات التعليم العالي، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، العدد الثاني، 2020..

. الجالي، جمعة أرحومة جمعة.). إدارة النفايات المنزلية الصلبة في مدينة طبرق. مجلة كلية الآداب جامعة بنغازي (2020).

الأشقر، جان.. الإدارة المستدامة للنفايات الصلبة: نحو استراتيجية كاملة وفعالة، المجلة العربية لسياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار،3، (2022).

Fischer, F. (2021). Environmental Governance. Routledge

ثالثاً: -القوانين

القانون رقم13بشأن الأحكام الخاصة بالنظافة العامة الصادر عن مؤتمر الشعب العام الموافق 19أبريل 1984.

رابعاً: -الاحكام القضائية

طعن أداري صادر عن دائرة القضاء الإداري بمحكمة الاستئناف ببنغازي بجلستها المنعقدة 25أبريل2022 ضمن سلسلة منشورات المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية 2022.